



ظاهرة حمل السلاح تنتشر مع تزايد الاضطرابات في اليمن

مواطنون: الكلمة أقوى من الطلقة (الرصاص).. والدم أمضى من السيف

خبير يمني: الناس بدؤوا يعرفون أين الخطر والمشاكل التي تواجههم وكيف يتآخون ويبنون المجتمع



القبيلة حجر عثرة في بناء دولة المؤسسات والقانون

العالي للدراس الدولية بجنيف هذا العدد، وقالت: «إن الأسلحة في اليمن لا يزيد عددها على (9) ملايين قطعة في حوزة الدولة والقبائل والأفراد والأسواق». أما الحكومة اليمنية فقد قدرت عدد الأسلحة المملوكة للمواطنين بثلاثة ملايين قطعة.

أسواق السلاح

عرفت في اليمن العديد من أسواق السلاح ، ويعتبر "سوق جحانة" بالقرب من صنعاء ، و"سوق الطلح" في محافظة صنعاء أشهرها . وتباع في هذه الأسواق أنواع مختلفة من المسدسات، والرشاشات الآلية، والقنابل، والمتفجرات، والمدافع المضادة للطائرات، والقذائف المضادة للدروع، والصواريخ المحمولة، والأفلام، ويعد الكلاشكوف أكثر الأسلحة انتشاراً في اليمن. وأكد أحد التجار أن مواطنين سعوديين يأتون إلى السوق ويشتررون كميات كبيرة من الأسلحة . وقال أحد تجار السلاح اليمنيين يتعامل بشكل خاص مع سعوديين يأتون إليه في محافظة صنعاء، ويشتررون منه أنواعاً مختلفة من الأسلحة: "أعتقد أن السعوديين يقومون بتهرب الأسلحة إلى أراضي المملكة بالتعاون مع مهربين يمينيين".

تقاليد اجتماعية

يمثل السلاح في اليمن جزءاً من تقاليد اجتماعية تعتبر اقتنائه وحمله دليل رجولة ورمزاً للانتماء إلى القبيلة باعتبارها الفلحة المحاربة من فئات المجتمع. وكان السائد في الماضي ، حيازة وحمل البندقية اليدوية العادية، ولكن الآن حل مكانها البندقية الآلية، وفي بعض مناطق اليمن ينظر المجتمع إلى الرجل الذي لا يحمل السلاح بنوع من الانزواء والتحقير، ولذلك فانك ترى هناك حتى بعض الأطفال يحملون بندقية قد تفوق قوامتهم طولاً. ويستخدم اليمنيون السلاح في الكثير من المناسبات الاجتماعية ، حيث يطلقون الرصاص في الهواء ترحيباً بالضيوف كما يطلقون في حفلات الزواج تعبيراً عن الفرح ، وغالباً ما يتم التحكيم القبلي بتقديم عدد من البنائق للمحكم تعبيراً عن الخضوع لحكمه، وتعتبر ممارسة الرماية لعبة شعبية لدى الكثير من اليمنيين. ومع ذلك ينظر انتشار السلاح في اليمن مسولاً أساسياً عن كثرة النزاعات القبلية المسلحة، وجرائم التل والخطف الأجنبي والاعتداء على الممتلكات العامة، وتسهيل ارتكاب العمليات الإرهابية ضد الدولة والمصالح الغربية. وأوضح تقرير حكومي أن إجمالي عدد الجرائم التي استخدمت فيها الأسلحة النارية خلال الفترة من 2004 - 2006 بلغ أكثر من 31.7 آلاف جريمة، قتل وأصيب فيها نحو من 23.5 آلاف شخص، بينهم 4800 قتيل، و1400 جريح.

جهود الحكومة

طلت الحكومة اليمنية تبذل جهوداً متصلة من أجل تخفيف وطأة انتشار السلاح ، ونفذت في هذا الإطار عدة حملات لمنع حمله والتجول به في المدن الرئيسية . وجعلت الحكومة المفروضة على السلاح من أعلى الفئات الضريبية المفروضة على السلع في اليمن ، كما قامت بشراء عدد كبير من قطع الأسلحة من المواطنين. ووصلت إجراءات الحكومة في هذه الصدد إلى أقصى حدودها حتى الآن عندما أصدرت الحكومة في إبريل 2007م ، قراراً بإغلاق محلات بيع الأسلحة في جميع أنحاء الجمهورية ، ثم حددت مدة ستة أشهر لنزاع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من المواطنين يتم بعدها مصادرة أية أسلحة من هذا النوع. وتزامن مع ذلك صدور قرارات بشأن الشخصية تضمنت منع حملها في العاصمة صنعاء، وعواصم المحافظات، وبدء تطبيق لائحة تحدد العدد الأقصى للمرتفقين المسجون لكار موظفي الدولة، ونوع وعدد الأسلحة الشخصية المسموح حملها من قبلهم. وأدت هذه الإجراءات إلى اختفاء الأسواق العلنية لبيع السلاح، وتقلص مظاهر حمل الأسلحة في صنعاء، وعدد من المدن الرئيسية. ورغم أن القانون لا يسمح للأفراد بامتلاك غير الأسلحة الشخصية، إلا أن الكثير من المواطنين ظلوا يوزون أعداداً كبيرة من الأسلحة الأخرى بما فيها الأسلحة المتوسطة والثقيلة والمفترقات.

وكانت الحكومة اليمنية قد أعدت مشروعاً لتعديل قانون تنظيم حمل الأسلحة، يشمل تنظيم الحيازة، وتم تقديم هذا المشروع إلى البرلمان منذ سنوات لإجرائته، ولكنه تعثر هناك، واتهمت الحكومة الإسلاميين والقوى القبلية في البرلمان بعرقلة إجرائته. ويعتقد البعض أن تيارات حزبية وزعامات قبلية تعتبر أن هذا المشروع يهدف إلى تقليص نفوذ القبائل ويؤدي من ثم إلى إهمال مصالحها ومنافعتها من قبل الدولة، ولذلك هم يرفضونه. وتظل قضية انتشار الأسلحة في اليمن من أكثر المسائل تعقيداً وصعوبة، ويبدو واضحاً أن حلها لن يتم في سنوات قليلة، ويحتاج جهوداً كبيرة وطويلة على عدة مستويات ثقافية واجتماعية وسياسية وأمنية وقانونية .

وراجحة، ولها تجارها، وسماستها، وزبائنها.. وفي زمن تصاعد الإرهاب والتنظيمات الأصولية المسلحة غدت تلك الأسواق مصدر إزعاج.

الرشاشات والقنابل زينة الرجال في اليمن

تحول حمل السلاح في اليمن من أداة لتزيين الرجال بالجنسية الشهيرة إلى وسيلة لاستعراض القوي بحمل الرشاش وأحياناً القنابل والأسلحة الثقيلة . واندخلت تلك الظاهرة السلطات اليمنية في مواجهة مع العديد من المواطنين وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها القبائل في الجبال بعيداً عن الرقابة المشددة في العاصمة والمدن الكبرى .

إغلاق محلات لبيع السلاح

أعلنت وزارة الداخلية اليمنية عن إغلاقها لعدد من المحلات لبيع السلاح واعتقال أشخاص رفضوا الامتثال للإجراءات الأمنية في التعامل مع ظاهرة بيع السلاح في اليمن. وقالت مصادر أمنية: "إن أجهزة الأمن أغلقت (85) محلاً لبيع السلاح والنخاسر النارية من مختلف الأنواع ، كما اعتقلت 90 شخصاً من تجار السلاح رفضوا تنفيذ السياسة الأمنية حيال تجار السلاح في كافة المحافظات".

ونكرت المصادر ذاتها أن هذه الإجراءات قد نفذتها أجهزة الأمن في أمانة العاصمة صنعاء، وعموم المحافظات اليمنية، فيما أكد اللواء الركن مطهر رشاد المصري وزير الداخلية على ضرورة حجز المتاجرين بالسلاح وأهمية إغلاق محلات بيع السلاح في أرجاء البلاد ، وذلك وفقاً لما ورد بوكالة الأنباء اليمنية "سبأ".

وتعد قضية السلاح الهاجس الذي يهدد استقرار مسؤولي الأمن بالبلاد ، فالسلاح في اليمن من الأمور المهمة ويكون في أوليوياته أحياناً قبل الغذاء والملبس باعتبارهما وسيلة الحماية : الأمر الذي يمثل عائقاً أمام الجهود الدولية التي تحاول الحد من تجارته وانتشاره دون جدوى.

ففي الأسواق اليمنية يجد عشاق السلاح ومحتاجوه ما يريدون من المسدسات والرشاشات الآلية إلى القنابل والمتفجرات والمدافع الرشاشة المضادة للطائرات والقذائف المضادة للدروع والصواريخ المحمولة، وغير ذلك من الأسلحة متعددة المصادر والموديلات.

ويتاح لأي شخص معرفة مدى انتشار السلاح بين أفراد المجتمع في اليمن عند زيارته لأحد قرى ذلك البلد، حيث تعد مشاهدة الرجال وهم يحملون البنائق الآلية مشهداً عادياً جداً في شوارع الكثير من تلك القرى.

أسلحة ثقيلة

يتعدى تسليح الأفراد والقبائل في اليمن الأسلحة الصغيرة ، إلى الأسلحة المتوسطة، وبعض الأسلحة الثقيلة، ويتم استخدام هذه الأسلحة في الحروب القبلية التي تتدلع مراراً في بعض المناطق. وتدخل معظم هذه الأسلحة إلى اليمن عن طريق التهريب ، لكن هناك جزءاً منها استطاع المواطنون جمعه واقتنائه عن طريق النهب والقتل "الغنائم" خلال الحروب الداخلية التي شهدت اليمن عدداً منها في العقود الماضية.

عدد الأسلحة

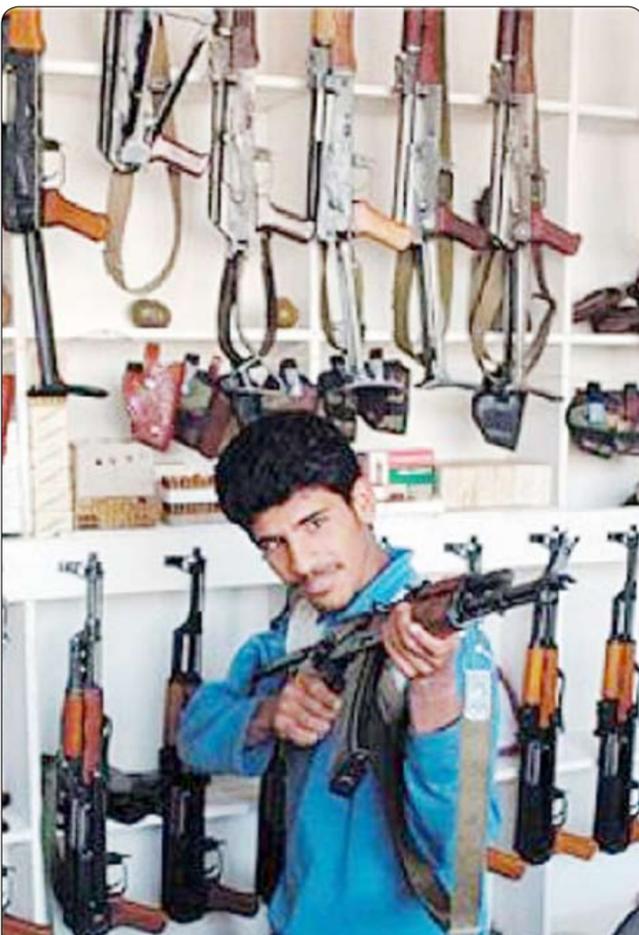
لا توجد إحصاءات لعدد الأسلحة التي يمتلكها المواطنون اليمنيون، لكن كثيراً من المصادر الإعلامية تقدره بنحو (55) مليون قطعة سلاح ، وهو رقم مبالغ فيه مقارنة بعدد سكان اليمن الذي يبلغ نحو(20) مليون نسمة. واستيعبت دراسة نفذها مشروع "مسح الأسلحة الصغير" في المعهد

متوفره لتتصل عليها الجماعات الإرهابية وكذا يجعل من السهل، القيام بتزويدها في دول الجوار المتضررة من ذلك، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

البيعض يقول إن السلاح وحمله، جزء من ثقافة المواطن اليمني، والبعض يذهب إلى القول إنه جزء من الهوية، لكن علماء الاجتماع يرجعون انتشار السلاح وثقافته، في اليمن، إلى التركيبة القبلية والصراعات والحروب الدائمة بين القبائل وبعضها، وأحياناً بين القبائل والدولة، ويقول الدكتور عبد الباقي شمسان، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، إن ضعف الدولة وبالذات خلال العقود الـ4 الأخيرة التي تلت قيام الثورة مطلع ستينات القرن الماضي، ساهم كثيراً في انتشار الكثير من الظواهر السلبية والعقائد ومنها انتشار السلاح الذي تحول اقتنائه وكانه حق شرعي وليس مخالفاً للقانون .

ومن أبرز الصناعات الشهيرة من الأسلحة المتوفرة في الأسواق اليمنية، تأتي الصناعة الروسية في المقام الأول ثم الكبير الذي لقيته اليمن على قصيرها في محاربة ظاهرة حمل السلاح، خلال السنوات الماضية، تلك التكتة التي أطلقت بعد حرب صيف 1994م ، والتي تميد بأن مواطنوا وصل إلى نقطة عسكرية وهو يقود دبابة متوجهة إلى قريته تساهضابط النقطلة (ياخبر معك سلاح) فرد عليه المواطن القبلي كيف تتشوف، فقال له العسكري (خلاص اجزعلك) .

وعادة ما يقول القبليون أن امتلاك السلاح جزء من التقاليد اليمنية، التي أسهمت الجغرافيا والتاريخ في ترسيخها، فطبيعة التضاريس القاسية قبل نشوء شبكة الطرق الحديثة، إضافة إلى الظروف التاريخية التي عاشها اليمن، وما سادها من حروب ونزاعات في بعض الفترات، كل ذلك أسهم نفسياً في نمو حاجة اليمنى إلى السلاح.. وتغيرت الظروف المسببة لذلك، لكن ظلت العادة بعد ذلك تمارس على اليمنيين سطوتها هيمنتها وجبروتها، وهذا امتلاك السلاح لدى اليمني مصدراً من مصادر فخره واعتزازه، وأصبحت أسواق السلاح معروفة



الآن هذا القانون لم يمنع حيازة الأسلحة، وفي منتصف التسعينيات عمدت وزارة الداخلية اليمنية إلى تقديم مشروع تعديل يشدد بعض مواد القانون، غير أنه قوبل في مجلس النواب بجدل ساخن، أرجئت على إثره مناقشة المشروع مرات عديدة، ومنذ يوليو 2007 جدد مجلس النواب مناقشة المشروع لأجل غير مسمى.

ومع تطور الصراع السياسي والاحتجاجات المستمرة منذ نحو ستة أشهر التي تطورت إلى أعمال عنف وحروب في أكثر من منطقة في البلاد بين رجال القبائل الموالين للمعارضة والقوات الحكومية، يصعب التكهّن بوضع اليمن الجديد وتنبؤ الاحتمالات مفتوحة على كل الاحتمالات. إن موضوع ظاهرة السلاح بشكل عام من الأمور المزعجة في بلادنا، وقد برزت أصوات كثيرة في الماضي حول هذه الظاهرة السلبية، والجميع يطالب بتنظيم حمل وحيازة الأسلحة والاتجار بها وفقاً للقانون، وكان البعض يرى من خلال حمل السلاح والتجوال به نوعاً من التباهي والزينة أو إظهار الهيبة من خلاله، إلا أن ظاهرة حمل السلاح والتجوال به في العاصمة وعواصم محافظات الجمهورية أصبحت من القضايا الشائعة التي بلغت مداها في الفترة الأخيرة حيث وجد هوة القتل ومرتكبو الجرائم فرصتهم في اتلاق أمن واستقرار الوطن وتعزيز طمأنينة المجتمع.

ومن أجل وضع حد لهذه الظاهرة المزعجة كانت الحكومة قد تقدمت ومشروع قانون ينظم حيازة الأسلحة بغض النظر عن حملها وقانون جديد يتضمن تنظيم الحيازة، وربما كان التأخير يعود إلى هذا السبب، حيث وجد تخوف من موضوع الحيازة الذي اعتبر البعض أنه من خلاله قد يصل القانون إلى بيوت الناس بحثاً عن السلاح سواء في المدينة أو في الريف وهذا أمر في غاية الصعوبة خاصة في بلادنا ، ولكن البداية الصحيحة ينبغي أن تبدأ من عواصم المحافظات ثم تنتقل إلى المدن الثانوية، وإذا ما تم نجاح ذلك ستكون النتائج إيجابية وفعالة في تعزيز الأمن والاستقرار والحد من الجريمة ونشر الطمأنينة والأمن الاجتماعي في ربوع اليمن.. وتقول اليوم أن الأوان آن يرى هذا القانون طريقه السليم على أرض الواقع العملي.. وأن

شأن الله خلال الفترة الأخيرة من الفصل التشريعي الحالي سيتم إخراج القانون إلى حيز الوجود، وأن يتم العمل به بشكل جدي وحازم بما يضمن تنظيم العاصمة والمدن الرئيسية من هوس هذه الظاهرة السلبية.

وفي حقيقة الأمر القانون السابق لانستطيع من خلاله العمل بشكل دقيق في ضبط عملية السلاح، خصوصاً عند وقوع الجريمة لأن الأسلحة غير مسجلة لدى الأجهزة الأمنية، وبالتالي فالمرجع بإمكانه أن يرتكب جريمة أخرى بسلاح آخر، وهذا ما يجب أن يتضمنه القانون الجديد الذي من خلاله تتمكن الجهات المختصة من ضبط السلاح المستخدم في تنفيذ الجريمة بشكل طبيعي وماعداً ذلك يعتبر في اعتقادي مرفوضاً كل الرضا، ويجب أن يعلم الجميع بالمصداق بأنها وضعت الرقم بعد هذه الظاهرة السلبية.

وفي حقيقة الأمر القانون السابق لا يوجد حتى الآن إحصاء دقيق عن عدد الأسلحة النارية في اليمن ، وحجم تداولها ، وما تم إطلاقه من الأرقام لا يخرج عن إطار التصريحات الصحفية وليس الدراسات الموثقة . ويتداول البعض الدراسات الموثقة (50) مليون قطعة سلاح في اليمن بحسب تصريحات رسمية مختلفة ، ولكن لم تقل هذه المصادر بأنها وضعت الرقم بعد دراسة إحصائية لواقع ولا يخرج الأمر عن التخمين.

وقد وضعت الحكومة اليمنية في عام 2009م، «قائمة سوداء» بأسماء أبرز تجار السلاح، ويربط مراقبون بين اعتقال تجار السلاح وبين نتائج مؤتمر لندن حول اليمن الذي انعقد أواخر شهر يناير (كانون الثاني) 2009م ، والاستحقاقات والمطالبات التي وضعتها الدول المشاركة في المؤتمر أمام الحكومة اليمنية، خاصة في ظل استحقاق الحرب على الإرهاب، ووضد تنظيم القاعدة وكذا الحرب مع المتمردين الحوثيين في شمال البلاد. ويعتقد مراقبون أن انتشار الأسلحة في اليمن، بمختلف أنواعها، يجعلها

عادت مظاهر حمل السلاح في المدن اليمنية بشكل لافت للانتباه في الأونة الأخيرة، لدرجة يكاد يكون الاستثناء فيها هو أن تجد شخصاً لا يحمل سلاحاً، والمفارقة الأكثر غرابة أن تجد تعايشاً عيبياً بين المظاهر المسلحة التي عادت بقوة ومظاهر التفتيش الأمني في النقاط الأمنية والعسكرية المنتشرة بكثرة أيضاً.

ومع أن اليمن تعد البلد الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث امتلاك الأسلحة بالنسبة لعدد الأفراد، حيث يوجد 61 سلاحاً نارياً لكل 100 مواطن يمني، طبقاً لمسح الأسلحة الصغيرة لعام 2007 الصادر عن المعهد العالي للدراسات الدولية، ومقره جنيف، فإن محاولة وزارة الداخلية اليمنية وأجهزة الأمن التي نفذت حملات تفتيشية لحظر حمل الأسلحة والتجوال بها في المدن، منذ خمسة أعوام تقريباً، أثمرت ضبط أكثر من (600) ألف قطعة سلاح مختلفة، وهو ما تعزو إليه قيادات أمنية تراجع المظاهر المسلحة وانخفاض معدل الجريمة في اليمن مؤخرًا.

وقال مدير عام العلاقات العامة بوزارة الداخلية اليمنية العقيد الدكتور محمد القاضي «أحرزت الداخلية اليمنية خلال السنوات الماضية تقدماً كبيراً على صعيد منع حمل السلاح داخل المدن الرئيسية والتجوال به، من خلال حملات التفتيش الأمني التي نفذتها، لدرجة أنه لم يعد ملاحظاً وجود مظاهر حمل السلاح».

وتوجه إلى دور حملات التفتيش الأمني وبرامج التوعية الأمنية في تكريس ثقافة الأمن والسلام، وتعزيز سيادة النظام والقانون واحترامهما، والتخلي عن مظاهر حمل السلاح. ونكر القاضي أن الاضطرابات التي تشهدها البلاد، منذ بداية العام الجاري، تسببت في عودة مظاهر حمل السلاح والتجوال به داخل المدن، وأعانت الوزارة من استمرار النجاح الذي كانت قد حققتة، لمنع حمل السلاح داخل المدن. وقال: «إن عودة المظاهر المسلحة في شوارع العاصمة صنعاء أو غيرها من المحافظات مؤخرًا، يأتي نتيجة الانفلات الأمني بسبب ما تعيشه اليمن من اضطرابات سياسية خطيرة».

واستدرك بالرفعة من ضعف حالة الضبط الأمني، هذه الأيام، وانتشار ظاهرة حمل السلاح، فإن معدل وقوع الجريمة بالسلاح لم يتأثر بها، ولم نشهد أي آثاراً قليلة خلالها، وأرجع القاضي أسباب ذلك إلى وعي المواطنين اليمنيين وتمسكهم بالوزاع الديني، والتزامهم بتعاليم الدين الحنيف ومكارم الأخلاق، وبالقيم والأعراف القبلية.

ويشكل متصل، فإن هيمنة النظام القبلي على الساحة الاجتماعية، وضعف السلطات الحكومية، هما العاملان الحاسمان في معادلة ظاهرة حمل السلاح في اليمن، وفقاً لدراسة اجتماعية حديثة أعدها أستاذ علم الاجتماع بجامعة تعز الدكتور عبد السلام الدار، لكن مشايخ قبليين، مع إقرارهم بتلك الحقيقة، تقول بأنهم يؤكدون أن تلك الظاهرة لم تكن فعلاً عفوية بريئة، بقدر ما تمثل عملاً سياسياً مقصوداً.

وقال «السلاح في العرف القبلي هو لتأمين الأمن والحماية للنفس والعرض والأرض، وليس لأثرة الفتن» .

ويؤكد المراقبون على حقيقة أن القبيلة في اليمن تعيد اليوم إنتاج صورتها الجيدة وموروثها القبلي العريق الذي امتازت به في العترة الماضية، لتنتهي بذلك الصورة التي شوتهها خريشات الساسة، فكسبت بسلوها السلمي وأعرافها الحضارية احترام المجتمع وإعجاب العالم.

وقال الخبير اليمني في الشؤون الأمنية العقيد عبد الحكيم التقي «القبيلة تظل عاملاً من عوامل الاستقرار في اليمن رغم انها حجر عثرة في بناء دولة المؤسسات والقانون، لكن لها سلبيات ولها إيجابيات، والقبيلة هي مع التوجه، يعني إذا كان التوجه كبيراً في القبيلة، فإن معدل وقوع الجريمة في القبيلة وعلى موقعها الاجتماعي».

غير أن تجاوز القبيلة لصراعاتها البينية، وانتقالها من دائرة الآثار الثانوية الضيقة إلى دائرة التغيير السلمي، كان أمراً مثمراً لحرية المراقبين للشأن اليمني، عند توقفهم أمام هذه النقطة، بحثاً عن تفسير منطقي لسكون بؤر الاضطراب القبلي رغم حالة الانفلات الأمني الذي تشهده البلاد، ويرجع بحسب الخبير الأمني الحقبة إلى عوامل عدة من بينها الدين والأعراف القبلية.

ويقول الحقبة «الإسلام يرفض الاعتداء ويؤمن بالسلم ويؤمن بالفكر ويؤمن باللغات، حتى أن شعارات اليهود والنصارى - المشعدين والصليب - إلا أن الإسلام شعاره الكتاب التي هي الكلمة والكلمة تظل أقوى من الطلقة (الرصاص) بكثير والدم أقوى من السيف».

ويعزو الخبير اليمني في الشؤون الأمنية العقيد الحقبة عدم انتشار القبيلة في اليمن لصراعاتها البينية واختفاء ظاهرة التآثر بشكل كبير إلى أن «الشعب اليمني بدأ يتحرر ويضعف وهناك النشاط السياسي في نشاطه والديني في حرية، وبدأ الناس يعرفون أين الخطر والمشاكل التي تواجههم، كيف يبنون المجتمع، وكيف يتآخون».

ومع أن الحكومة اليمنية أصدرت في مايو 1992 قانوناً لتنظيم حمل وحيازة الأسلحة النارية والنخاسر والاتجار بها،